

الفرع الثاني: تخريج حكم التنظيف الجاف على حكم التطهير بغير 77-106 () / إسماعيل كاظم العيساوي محمد حسني الأحمد الماء عند الفقهاء أدرج العلماء كتاب الطهارة في أول كتبهم الفقهية؛ لبيان أهمية الطهارة في الإسلام وأنها شرط في ، . الثوب والبدن ، فمن المفيد التعرّيجُ على تحرير الخاف في حكم التطهير بغير الماء؛ فذلك أدعى لفهم المسألة ، وأبعـد عن تشتت الذهن رجع في الوصول إلى المراد الأول: الماء مطهّر للنجاسة أن الفقهاء متفقون على أمرين: . ، الحكمية والحقيقية(1) ، وفي ذلك يقول السـَّـمَرُ قُـنـدِي: « أن الماء المطلق يحصل به الطهارة الحقيقية والحكمية جميـعاً » (مختصره: « يُرفع الحدث ، وحكـمُ الخبث بالمطلق » ، وقال في نهاية المحتاج: « يُشترط ، أي: رفع حكمه 4 . وقال البهوتي: « ال يرفع وما في معناه غيره ، وال يزيل النجس الطارئ غيره الثاني: غير الماء ال يزيل النجاسة الحكمية ، وفي ذلك يقول الكاساني: « وأما ما سوى الماء من المائعات الطاهرة ، فاخاف في أنه ال تحصل بها الطهارة الحكمية)) (الطهارة الحكمية هي الطهارة عن الحدث ، وتشمل (الوضوء- ال غُسل- التيمم) ، والطهارة الحقيقية هي ينظر: أبو بكر بن مسعود الكاساني ، لبنان: دار الكتب العلمية ، 1406 محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، الدسوقي على الشرح الكبير (بيروت)) (علاء الدين ، محمد بن أحمد السمرقندي)) (خليل بن إسحاق ، علق عليه: أحمد نصر) ، ،)) محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج)) (منصور بن يونس بن صالح ، الدين الحنبلي البهوتي ، كشاف القناع على متن الإقناع لإبراهيم أحمد عبد الحميد ، دار عالم الكتب: الرياض يونيو ، 1423 ، ثانٍ يا الصَّحَّاحي (77-106) (85 2021م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد 18 العدد 1 :واختلف الفقهاء في حكم تطهير النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بغير الماء ومحمد بن المائعات الطاهرة ، الحسن 1 ، وفي ذلك قال القرافي: « ال يجوز التطهير 2 وقال الرملي: « ال يرفع الحدث وال يزال الخبث بالاستقلال دال على إل الماء ») ، لكن ال يصح والسنة والقياس: ● الأدلة: استدل الذين منعوا إزالة الخبث بغير الماء بالقرآن 11 . أن هذا مقام امتنان يمكن أن ، الامتنان (6) (فلو حصل ميزة الماء لغيره من المائعات لـ ما حصل هذا الامتنان . يجاب: نحن ال ننكر دليل ألهم العلماء بجعله أحد الأصول الأربعة المتفق عليها يشارك الماء في أوصافه ، : وأما السـَّـنـَّةُ ، الاختيار لتعليل 1 ثابتاً بنص ثابتاً بالقياس . (7) ص)) (أي: المائع)) (علي بن سليمان المرداوي)) (قال ، . . النووي في مجموعه ، وال أعلم فيه خالفاً عن أحد من المسلمين إل ما حكاه صاحب الحاوي عن بعض المتكلمين أنه قال: هو يونيو 2021م مجلة الإجماع والخالف على المذهب الصحيح الذي عليه جمهور أهل الأصول من أصحابنا وغيرهم . طاهر ، لم: « جاءت امرأة إلى النبي . ووقع عند مس جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد 18 العدد 1 النبي صلى هلا عليه وسلم أمر بقرص والمر للوجوب بأن ذكر الماء في الحديث ورد على ما هو المعتاد غالباً ، أجيب: ، فإزالة النجاسة طهارة شرعية تعبدية ، فا تجوز إل بالماء قياساً على أجيب: بـ أن القياس على الحكمية ال يستقيم؛ يجب غسل غير موضع النجاسة ، فيقتصر على مورد الشرع ، بالفريق الثاني: قالوا بجواز تطهير ومثّل هذا الفريد ● الأدلة: 1 ضا بالكتاب والسنة والقياس: 10 . ص: 34 . بيروت: دار إحياء التراث: 138 ، وابن قدامة 10 ، وينظر رأي ابن تيمية في الاختيارات الفقهية: 107 ، 1 وكل ما كان كذلك قال بد فيه من نصنص في أحد أفراد ويمكن أن يرّد: . المائعات . فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها أرادت وجه الاستدلال: هذه طهارة بغير الماء أجيب: بـ ، وإنما (5) ، أن للماء قوة إزالة النجاسة أن الطهارة بالماء معلولة بعلة كونها قالعة ، هذه العلة إذهابه لقبح صورته . المختصر ال يحتمل إل هذا ولكال الطرفين أدلة يطول ذكرها: 34 ، قالها الموصلي عندما دُلَّ على صحة التطهير بالخل . باب: هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه ، وأجوبته على تلك الردود،